ذلك ازكى لهم فمن قال النظر ازكى كان مكذبا للقرآن انتهى ما هو المقصود من كلامه قدس سره ورضى
عنه وهذا لم يبق كلاما للمنصف على ان الشيخ المقتول من كبار علماء الشيعة ذكر فى كتاب الدروس
انه يجوز الغناء بشروطه فى العرس وتلك الشروط هى ان يكون المسمع امرأة وان لا يكون شعرا
فى الهجاء كذا فى شرح القواعد فقد بان لك ان كيدهم وقع فى نحرهم وحاق بهم ما زوروه من مكرهم
فكانوا كالباحث عن حتفه بظلفه والجاذع مارن انفه بكفه وكفى الله المؤمنين القتال والحمد
لله على كل حال سوى الكفر والضلال واعلم ان هذا التفصيل لم يكن فى الاصل وقد خرجنا فيه عن
عادة الكتاب لما ان هذا المطلب مما قد اشتبه فيه بعض القاصرين وزل وهذا آخر ما اردناه من
ذكر المكائد التى لا تحصى ولا تعد ولا تستقصى فان الذى ذكرناه عشر من معشار وقطرة من بحار
وكثير مما تركته من الكتاب يعلم مما ذكر فى سائر الابواب وفيما ذكرناه كفاية لمن سلم من داء الغفلة
والغواية **الباب الثانى فى بيان اقسام اخبار الشيعة واحوال اسانيدهم وطبقات اسلافهم**
وما يتبع ذلك اما اقسام اخبارهم فاعلم ان اصولها عندهم اربعة صحيح وحسن وموثق وضعيف
اما الصحيح فكل ما اتصل رواته بالمعصوم بواسطة عدل امامى وعلى هذا فلا يكون المرسل والمنقطع
داخلا فى الصحيح لعدم اتصالهما وهو ظاهر مع انهم يطلقون عليهما لفظ الصحيح كما قالوا روى
ابن عمير فى الصحيح كذا وكذا ولا يعتبرون العدالة فانهم يقولون رواية مجهول الحال صحيحة كالحسين
ابن الحسن بن ابان فانه مجهول الحال كما نص عليه ابن المطهر الحلى فى المنتهى مع انها مأخوذة
فى تعريفه وكذا لا يعتبر عندهم كون الراوى اماميا فى اطلاق الصحيح فقد اهملوا قيود التعريف
كلها وايضا قد حكموا بصحة حديث من دعا عليه المعصوم بقوله اخزاه الله وقاتله الله ولعنه
او حكم بفساد عقيدته او اظهر البرائة منه وحكموا ايضا بصحة روايات المشبهة والمجسمة
ومن جوز البداء عليه تعالى مع ان هذه الامور كلها مكفرة ورواية الكافر غير مقبولة فضلا عن
صحتها فالعدالة غير معتبرة عندهم وان ذكروها فى تعريف الصحيح لان الكافر لا يكون عدلا البتة
وحكموا ايضا بصحة الحديث الذى وجدوه فى الرقاع التى اظهرها ابن بابويه مدعيا انها من الائمة
ورووا عن الخطوط التى يزعمون انها خطوط الائمة ويرجحون هذا النوع على الروايات صح
الصحيحة الاسناد عندهم هذا حال حديثهم الصحيح الذى هو اقوى الاقسام الاخر واعلاها
واما الحسن فهو عندهم ما اتصل رواته بالمعصوم بواسطة امامى ممدوح من غير نص على عدالته
وعلى هذا فلا يكون المرسل والمنقطع داخلين فى تعريف الحسن ايضا مع ان اطلاقه عليهما شايع
عندهم حيث صرح فقهاؤهم بان رواية زرارة فى مفسد الحج اذا قضاه فى عام آخر حسن مع
انها منقطعة ويطلقون لفظ الحسن على غير الممدوح حيث قال ابن المطهر الحلى طريق الفقيه

الى

في اطلاق الصحيح صح

~~الحلى فى المنتهى مع انها ماخوذة فى تعريفه وكذا لا يعتبر عندهم كون الراوى اماميا فى اطلاق الصحيح فقد اهملوا قيود التعريف~~

الى منذر بن جبر حسن مع انه لم يمدحه احد من هذه الفرقة **واما الموثق** ويقال له القوى
ايضا فكل ما دخل فى طريقه من نص الاصحاب على توثيقه مع فساد عقيدته وسلامة باقى
الطريق عن الضعف مع انهم اطلقوا الموثق ايضا على طريق الضعيف كالخبر الذى رواه
السكونى عن ابى عبد الله عن امير المؤمنين وكذا اطلقوا القوى على رواية نوح بن دراج وباجية
ابن عمارة الصيدلونى واحمد بن عبد الله بن جعفر الحميرى مع انهم امامية ولكنهم ليسوا بممدوحين ولا
مذمومين **واما الضعيف** فكل ما اشتمل طريقه على مجروح بالفسق ونحوه او مجهول الحال واعلم
ان العمل بالصحيح واجب عندهم اتفاقا مع انهم يروون بعض الاخبار الصحيحة ولا يعملون
بموجبها كما روى زرارة عن ابى جعفر قال ان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال اطعموا
الجدة السدس ولم يفرض الله لها شيئا وهذا خبر موثق وروى سعد ابن ابى خلف عن ابى
الحسن الكاظم عليه السلام قال سألته عن بنات الابن والجدة فقال للجدة السدس والباقى
لبنات الابن وهذا خبر صحيح عندهم فهم يقولون ما لا يفعلون ثم اعلم ان اكثر علماء الشيعة كانوا
يعملون سابقا بروايات اصحابهم بدون تحقيق وتفتيش ولم يكن فيهم من يميز رجال الاسناد
اصلا ولا من الف كتابا فى الجرح والتعديل حتى صنف الكشى سنة اربعمائة تقريبا كتابا فى اسماء
الرجال واحوال الرواة وكان مختصرا جدا لم يزد الناظر فيه الا تحيرا لانه اورد فيه اخبارا متعارضة
فى الجرح والتعديل ولم يمكن ترجيح احدهما على الاخر ثم تكلم العضايرى فى الضعفاء والنجاشى
وابو جعفر الطوسى فى الجرح والتعديل وصنفوا فيه كتبا مطولة ولكنهم اهملوا فيها توجيه التعارض
بالمدح والقدح ولم يتيسر لهم ترجيح احد الطرفين ولهذا منع صاحب الدراية تقليدهم فى
باب الجرح والتعديل وفى هذا المقام فوائد تتعلق بالرواة تركناها لطولها فراجع الاصل

تتمة لهذا الكلام فى ادلة الشيعة

اعلم ان الادلة عند الشيعة اربعة كتاب وخبر واجماع وعقل **اما الكتاب** الذى يعتمد عليه فى
الاستدلال فهو المأخوذ من الائمة المعصومين ولم يوجد عندهم واما هذا فزعموا فيه التحريف و
الاسقاط والعياذ بالله كما فى الكافى وغيره فلا اعتماد على الاستدلال به لجواز النسخ بما سقط
وتخصيص العام ونحو ذلك ونقلته عندهم كنقلة التورية والانجيل فسقة فجرة منافقين مد
هنين معاذ الله من ذلك **واما الخبر** فلا بد له من ناقل فهو اما من الشيعة او من غيرهم
لا عبرة بغيرهم لان الصدر الاول منهم ارتدوا والعياذ بالله واما الشيعة فلهم اختلاف فاحش
فيما بينهم فى اصل الامامة وتعيين الامام ولا يمكن اثبات قول من اقوالهم الا بالخبر لان الكتاب
ساكت عن المقصود بحيث يفحم المخالف وايضا قد عرفت حال الكتاب فلم يبق الا الخبر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)